مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٧٥**

الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيناي كومار	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلئيتشوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال.	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد تيان لين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد براينس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيتر

جدول الأعمال

الحالة في العراق

التقرير الأولي للأمين العام المقدم عملا بالقرار (٢٠١٢) (S/2012/848)

1261639(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في العراق

التقرير الأولي للأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٠٦١ (٢٠١٢) (S/2012/848)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/848، التي تتضمن التقرير الأولي للأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٠٦١ (٢٠١٢).

والآن أعطي الكلمة للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم إلى المجلس اليوم التقرير الأول للأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وسأحيط أعضاء المجلس أيضا علما بآخر التطورات في العراق.

بينما يقترب عام ٢٠١٢ من نهايته، من المهم أن نقيم التقدم الذي أحرزه العراق خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية. وخلال تلك الفترة، بذل العراق جهودا تنم عن الالتزام لفرض القانون والنظام بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة. واستعاد العراق المكانة اللائقة به على الساحة الدبلوماسية حيث استضاف بنجاح مؤتمر القمة العربية الثالث والعشرين في بغداد في نيسان/أبريل. وفي أيار/مايو، استضاف محادثات بين إيران والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى جانب ألمانيا.

وعلى صعيد تعزيز مؤسسات الدولة، أنشئت مفوضية حقوق الإنسان في نيسان/أبريل وتم انتخاب مجلس مفوضين جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في أيلول/سبتمبر. وأسفر الإنجاز الأخير عن الاتفاق على موعد لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في نيسان/أبريل من العام المقبل. غير أن هذا التقدم عرضة للخطر بسبب عاملين:

أولا، المأزق بين الزعماء السياسيين للعراق؛ وثانيا، تطورات الأوضاع في المنطقة.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن العلاقات ظلت متوترة بين القادة السياسيين للعراق على مدار العام. وأحد مظاهر ذلك هو الخلاف بين العرب والأكراد. وينبع انعدام الثقة من عدد من القضايا الخلافية العالقة، بما في ذلك تقاسم السلطة والملف الأمني والعلاقات المتوترة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان. ويحول المأزق السياسي الناجم عن ذلك دون إحراز التقدم وتنفيذ الإصلاح اللازمين لتوطيد العملية الانتقالية في العراق. وقد ركزت محاولات نزع فتيل الأزمة مؤخرا على مجموعة من الإصلاحات السياسية التي يبدو أنها متوقفة.

وانتقد أعضاء حكومة إقليم كردستان بشدة قرار حكومة العراق بإنشاء قيادة عمليات دجلة التي تتولى مسؤولية الأمن العام في محافظات كركوك وصلاح الدين وديالى. وتلا ذلك حدوث مواجهة عسكرية بين القوات المسلحة للحكومة المركزية وحكومة الإقليم. وقد أسفرت عسكرة الوضع بالفعل عن وفاة مدني واحد، وهو أمر يؤسف له. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو الطرفين

إلى ممارسة ضبط النفس اللازم في هذه المرحلة التي تشهد توترات متزايدة. وأنا أعول على القيادة السياسية العراقية لتسوية خلافاتها من خلال الحوار السياسي ووفقا للدستور.

وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود التي بذلها مؤخرا رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي. كما أرحب بعقد اجتماع بين الجيش العراقي والبيشمركة على المستوى التقني في وقت سابق من هذا الأسبوع في بغداد. وهي خطوة في الاتجاه الصحيح. وأشجع الجانبين على إبقاء باب الحوار مفتوحا وعلى تنفيذ التفاهمات التي تم التوصل إليها. وبعثة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتيسير أي اتفاق محتمل، من شأنه تخفيف حدة التوتر في الحالة وتعزيز الثقة بين مختلف الطوائف.

خلال الأيام القليلة الماضية، قتل العشرات من أفراد قوات الأمن العراقية والمدنيين، بما في ذلك مصلون، وجرح عشرات آخرون في بغداد وكركوك وكربلاء والفلوجة. والمتطرفون يستغلون الخلافات السياسية بين القادة لإشعال توترات طائفية أو عرقية في العراق. وينبغي أن يتمثل رد جميع الزعماء السياسيين على هذه المحاولات في اتخاذ قرارات فورية والاستعداد للتسوية.

وبالتالي، فإن المواجهة السياسية المتوترة تمثل اختبارا للانشقاقات الداخلية في العراق. وقد كان شهرا آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر أكثر الشهور دموية في العامين الماضيين. واستهدفت سلسلة من الهجمات شديدة البشاعة وقعت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر حجاجا أثناء الاحتفال بعيد الأضحى المبارك. وإذا تُرك المأزق السياسي دون معالجة، فإنه سيجعل العراق عرضة للتهديد الثاني لاستقراره، ألا وهو، امتداد أعمال العنف من المنطقة عامة إلى أراضيه.

والعراق يجد نفسه في بيئة إقليمية غير مستقرة بشكل متزايد نتيجة الحرب الأهلية السورية. فقد كشف الصراع السوري عن شبكة معقدة من المصالح المتشابكة والمتعارضة التي تهدد بأن تغرق المنطقة في صراع عنيف. وفي ظل عدم وجود حل فوري للأزمة في الأفق، ثمة خطر حقيقي يتمثل في امتداد أعمال العنف وزعزعة الاستقرار.

وعلى الصعيد المحلي، كان للصراع عبر حدود العراق في سوريا تأثير كبير على الحالة الإنسانية في العراق. والأزمة تؤثر أيضا على علاقات العراق مع بلدان الجوار. وتصاعد التوتر كذلك في علاقات العراق مع تركيا على نحو متزايد في الشهور الأخيرة، في ظل اشتداد الحرب الكلامية بين الجانبين. وتباين المواقف بين العراق والدول الأخرى في المنطقة بشأن كيفية معالجة الأزمة السورية قد زاد من توتر العلاقات في ما بينها.

غير أنه يمكن، في خضم هذا السياق الصعب، تحديد الفرص المتاحة لبعثة الأمم المتحدة لمواصلة تقديم المساعدة للعملية الانتقالية في العراق. بل إنه على الرغم من عدم إحراز تقدم بين الزعماء السياسيين العراقيين في حل خلافاتهم، فإن توقعات العراق من البعثة مستمرة في الازدياد. والمساعدة التي تقدمها البعثة، عملا بالولاية التي أناطها بها المجلس، تركز على مسارين رئيسيين: تعزيز المصالحة الوطنية والحوار ومعالجة القضايا الإقليمية.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.6747)، واصلت البعثة تشجيع الزعماء السياسيين على الدخول في حوار شامل لحل خلافاتهم وفقا لروح وإطار الدستور. وقد واصلت القيام بزيارات متكررة إلى أربيل والسليمانية لتشجيع مثل هذا الحوار. وأجريت أيضا مناقشات مكثفة في كل من بغداد وكركوك، مع التركيز على عقد انتخابات مجلس محافظة كركوك التي تأخرت كثيرا.

وأسهم دعم البعثة لمجلس النواب، على أساس التيسير المستديم وتقديم المشورة الفنية، في اختيار مجلس المفوضين الجديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في أيلول/سبتمبر.

ووجود مجلس مفوضين كفء ومستقل أمر ضروري في هذه المرحلة، فيما يستعد العراق لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في أنحاء البلد في ٢٠ نيسان/أبريل من العام المقبل والانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٤.

وبخصوص الجدول الزمني الحافل للانتخابات في العراق، فإن التحديات ستكون كبيرة، ليس بالنسبة للقادة السياسيين العراقيين الذين يتنافسون على كسب تأييد الناخبين فحسب، ولكن أيضا لتوطيد العملية الانتقالية في العراق. ويجب أن تجرى الانتخابات على نحو ذي مصداقية. والبعثة، بالتعاون مع مجلس المفوضين الجديد، ستواصل تنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لضمان استدامة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومهنيتها واعتمادها على الذات.

وتواصل البعثة أيضا تيسير الحوار السياسي بين ممثلي جميع العناصر في المناطق المتنازع عليها. وتعمل البعثة من أجل تيسير تحقيق توافق في الآراء بين العناصر في كركوك في ضوء انتخابات مجلس المحافظة. وقد أنشأت منتدى غير رسمي للحوار مع الممثلين السياسيين لعناصر كركوك وقدمت مقترحات في كل من المجالات الأربعة الرئيسية التالية: تقاسم السلطة وتحديد موعد الانتخابات والترتيبات الأمنية واستعراض سجل الناخبين. وحتى الآن، لم يتم الاتفاق على إجراء انتخابات مجلس محافظة كركوك، والتي لم تجر منذ عام ٢٠٠٥، وذلك بسبب الخلافات حول سجل الناخبين. وإجراء انتخابات في كركوك يمكن أن يكون عاملا لتحقيق الاستقرار في جميع أنحاء المحافظة.

وبينما تدهورت العلاقات بين بغداد وأربيل بصورة ما أثناء المأزق السياسي في العراق، على نحو ما أبرزه تقرير الأمين العام، فإن ثمة أيضا بعض الأسباب للتفاؤل. وعلى وجه الخصوص، فإن التوصل إلى اتفاق لاستئناف صادرات النفط رسميا من إقليم كردستان والخطوات المتخذة لاعتماد إطار لاستخدام وإدارة الهيدروكربونات يستحقان التشجيع والدعم.

وتحول عقبات دون إصدار تشريع بشأن إدارة الهيدروكربونات وتقاسم الإيرادات منذ عدد من السنوات. وأصبح ذلك مصدرا رئيسيا للتوتر بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان وعقبة أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي بوجه عام. والموافقة على تشريع كهذا من شأنها أن تعطي دفعة كبيرة لحل مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها، حيث أن عددا كبيرا من حقول النفط غير المستكشفة تقع داخل هذه المناطق. ومن شأنه أيضا أن يسهم إسهاما كبيرا في تحسين العلاقات بين بغداد وأربيل.

والبعثة تعزز أيضا جهودها لدعم البرنامج التشريعي في العراق، وفقا لما ينص عليه الدستور العراقي. وبالإضافة إلى تشريع الهيدروكربونات، نواصل تقديم المشورة الفنية والمساعدة في إنشاء المجلس الاتحادي وإصلاح النظام القضائي واعتماد القوانين المتعلقة بالأقليات والأحزاب السياسية.

وعلى الصعيد الإقليمي، يواصل العراق الظهور مجددا على الساحة الدولية. وفي وقت سابق من هذا العام، أظهر العراق تقيده المتجدد بالوفاء بالتزاماته المتبقية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبتحسين علاقاته الثنائية مع الكويت.

ولكن تحقيق التقدم سيرتهن باستعادة الثقة بين الطرفين. وخلال الأشهر القليلة الماضية، عززت تواصلي مع العراق والكويت من أجل تحديد أفضل طريقة تمكن الأمم المتحدة من تيسير حل المسائل العالقة، طبقا لقرارات المجلس ذات الصلة. وفي ذلك السياق، عقدت مؤخرا اجتماعات رفيعة المستوى في العراق والكويت، شجعني خلالها الالتزام القوي الذي عبر عنه كل من رئيس الوزراء المالكي وأمير الكويت فيما يخص تطبيع العلاقات بين بلديهما. ويحدوني وطيد الأمل أن يكونا

الآن قادرين على المضي قدما بسرعة. ويمكنهما الاعتماد على الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

ومن دواعي سروري إفادة المجلس بأنني قد تحدثت مع وزير الخارجية زيباري خلال هذا الصباح. وأبلغني أولا، بأن حكومته قد رشحت اليوم أسماء للفريق التقني المعني بمشروع صيانة الحدود، وثانيا، بأن الحكومة سوف تشرع على الفور في تحديث قائمة المزارعين الذين يحق لهم الاستفادة من التعويضات. وسيجري عقد اجتماع مع المزارعين في أقرب وقت ممكن. إنني أرحب بتلك الخطوات، وأدعو حكومة العراق إلى الشروع في العمل المتعلق بمشروع صيانة الحدود، دون المزيد من التأخير.

كما أدعو أيضا الحكومة العراقية، إلى مواصلة إظهار حسن النية المطلوبة من أجل الوفاء بباقي التزامات العراق، خصوصا فيما يتعلق بالأشخاص والممتلكات المفقودة. وسيؤدي التزام العراق بتنفيذ تلك الالتزامات إلى تطبيع العلاقات بين البلدين. كما أدعو أيضا حكومة الكويت إلى مواصلة العمل بروح من المرونة والمعاملة بالمثل، كما أظهرت ذلك من قبل خلال هذه السنة، الزيارتان المتبادلتان الهامتان، للأمير إلى بغداد ورئيس الوزراء للكويت.

على صعيد آخر، لا أزال ملتزما تماما بمواصلة العمل مع كلتا الحكومتين من أجل حل المسائل الثنائية، بناء على طلبهما. ويحدوني الأمل في أن يسهل الاتفاق الذي أبرم بين الكويت والعراق بخصوص سحب الدعاوى القضائية المعلقة، المرفوعة ضد شركة الخطوط الجوية العراقية، وبشأن حقوق الملاحة في الممر المائي خور عبد الله، تحسين العلاقات بين البلدين الجارين.

إن العراق بلد غني بموارده الطبيعية والبشرية. ولكني أشعر بالقلق جراء مناخ الاستثمار، وأثر الإجراءات البيروقراطية العراقية ودور القطاع العام. ولا يزال الفساد والنقص الحاصل في القدرات، يؤثر على أجهزة الدولة العراقية، مما يقوض الحوكمة ويحد من تقديم الخدمات. ويفاقم ذلك حالة السخط، في بلد يزخر بالموارد الطبيعية، ولم يُستجب سوى جزئيا لتطلعات الشعب لمستويات معيشة أفضل.

ودعما لجهود العراق فيما يخص بناء مؤسساته وإرساء الحكم الرشيد وسيادة القانون، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وشركاءها في فريق الأمم المتحدة القطري، يعتزمون زيادة جهودهم الرامية إلى تعزيز قدرة مؤسسات الدولة واستقلالها، بما في ذلك المحكمة الاتحادية العليا، والمفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان ووزارة حقوق الإنسان.

وتواصل البعثة والفريق القطري بذل جهودهما الرامية إلى تعزيز المفوضية العليا لحقوق الإنسان، التي لم تبدأ عملها بشكل كامل بعد، فضلا عن وزارة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. إن أولئك هم شركاء رئيسيون فيما يخص رصد تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان، التي هي وثيقة تمثل معلما بارزا فيما يتعلق بالتزام الحكومة بتنفيذ التوصيات الصادرة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان.

أعدم حتى الآن خلال هذا العام، ١٢٣ شخصا في العراق، ٥٣ منهم جرى إعدامهم منذ شهر تموز/يوليه. ونفذت الإعدامات الأخيرة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أعدم ١١ ممن صدرت في حقهم أحكام، بمن فيهم مصري واحد. إنني أواصل تكرار دعوة الأمين العام في تقريره الحكومة العراقية للنظر في وقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

كما أشرت إلى ذلك في إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها للمجلس، ستواصل البعثة شراكتها الوثيقة مع الفريق القطري، مع التركيز بشكل خاص على ثلاثة مجالات رئيسية

هامة، لها آثار مهمة على جوانب السياسة والتنمية والحوكمة، والمتمثلة في الشباب والمرأة والبيئة.

إن الشباب فئة ديمغرافية مهمة لكن مهمشة في العراق. وتسلط خطة التنمية الوطنية والمساعدات الإنمائية الحالية الضوء على أهمية الاستثمار في الشباب. على الرغم من ذلك، تشير المؤشرات إلى ارتفاع معدلات التسرب من التعليم، ولا يزال الشباب العراقي يعاني من نسبة بطالة تناهز ٢٠ في المائة ومن مستويات متدنية من المشاركة والانخراط المدنيين. ولمعالجة هذه المؤشرات المقلقة، أنشأت مجموعة استشارية معنية بالشباب، وعينت اثنين من الشباب العراقيين سفيرين شابين، بغية تعزيز جهود الدعوة التي تقوم بها الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال أنشطة التوعية الاجتماعية والإعلامية.

ولتوليد وتعبئة الالتزام الحكومي، فإننا نشجع أيضا المبادرات الموجهة للشباب، بما في ذلك إنشاء برلمان للشباب وإعداد تقرير وطني للتنمية البشرية بشأن الشباب عام ٢٠١٢، تحت إشراف صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي تضمن عملية تشاورية شملت ١ ٨٠٠ شاب في جميع المحافظات.

وسوف نواصل بذل جهودنا فيما يخص تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة. على سبيل المثال، نحن ندعم وصول النساء إلى العدالة، وكذلك تدريب أفراد الشرطة على تقديم المساعدة القانونية للنساء الناجيات من العنف الجنساني.

إن لاستغلال البيئة والموارد الطبيعية آثار بعيدة المدى على مستقبل العراق، ويؤثر ذلك على الأولويات السياسية والأمنية والإنمائية. ويتزايد هبوب العواصف الترابية الضارة بشكل خاص، حاملة معها مخاطر صحية وواضعة عراقيل أمام الأنشطة الاقتصادية. وتواصل البعثة والفريق القطري عملهما معا بشكل وثيق، بشأن تلك المسألة الهامة. لقد حضرت عدة اجتماعات هادفة لتعزيز النهج الإقليمية فيما يتعلق بهذه المسائل التي تتعدى الحدود، وأنا أعمل بنشاط مع حكومة العراق وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بغية عقد ندوة بشأن العواصف الترابية في جنوب العراق في بداية عام ٢٠١٣.

وضمنت الجهود التكميلية التي بذلتها البعثة والفريق القطرياستجابة فعالة وحسنة التوقيت، للبعد الإنساني في العراق الناجم عن الصراع الدائر في سوريا، بما في ذلك مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالحماية والإغاثة. وقد تعدى تدفق اللاجئين بالفعل الأعداد المتوقعة. ولغاية ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، كان ثمة أكثر من ٥٠ ٠٠٠ لاجئ سوري في العراق. وبالإضافة إلى ذلك، عاد ما يناهز ٥٥ ٠٠٠ عراقي من سوريا منذ تاريخ ١٨ تموز/يوليه. ونتوقع أن يستمر التدفق، مما يؤدي إلى تزايد أعداد المشردين.

إن الأمم المتحدة تعمل بشكل وثيق مع وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، فيما يخص معالجة هذه الحالة. ولا يزال الفريق القطري الإنساني يراقب الحالة، وينسق بشكل منتظم مع الشركاء والسلطات الحكومية لضمان التأهب والاستجابة الفعالة في الوقت المناسب. وقد وضع خطط طوارئ تمشيا مع خطة استجابة الأمم المتحدة الإقليمية فيما يخص مسألة اللاجئين السوريين، يجري تحديثها باستمرار، استجابة للتطورات الحاصلة. ويجري بذل جهود أيضا من أجل ضمان التجهيز الكامل للمخيمات وإعدادها لفصل الشتاء المقبل، إلى جانب توزيع المعدات اللازمة على اللاجئين والعائدين، مثل البطانيات والكيروسين والمساكن الجاهزة بدلا من الخيام.

كما أدعو الحكومة العراقية إلى إعادة فتح معبر القائم حتى يتمكن الضعفاء من الناس الذين هم في حاجة للحماية من مغادرة سوريا.

ولم يجر تغطية سوى ٣٠ في المائة من خطة الاستجابة الثالثة الخاصة باللاجئين، ولا يزال العديد من اللاجئين

يتوافدون على العراق يوميا. ولذلك فإنني أناشد جميع الدول الأعضاء زيادة مشاركتها، وتغطية ٧٠ في المائة المتبقية من الخطة.

وختاما، أود أن أؤكد بأن مخيم الحرية قد أقيم بوصفه مرفقا مؤقتا. وبما أن العملية قد أحرزت تقدما كما يجب، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء من أجل إتاحة فرص إعادة توطين للسكان السابقين في مخيم أشرف. وبدون اتخاذ إجراء من هذا القبيل، لا يمكن إيجاد حل مستدام للسكان. وحاليا لم يبق سوى ١٠٠ ساكن في مخيم العراق الجديد، في حين جرى نقل أكثر من ٣ ١٠٠ ساكن بشكل سلمي إلى مخيم الحرية بالقرب من بغداد. إن حكومة العراق تصر على إغلاق معسكر أشرف خلال الأيام القليلة المقبلة. وطلبت نقل المائة ساكن المتبقينإلى مخيم الحرية. لأسباب معروفة، ليس بوسع البعثة المشاركة مباشرة في المفاوضات بشأن ممتلكات مخيم أشرف. لكن لم ندخر زملائي وأنا، أي جهد خلال الأسابيع الماضية من أجل تيسير الاجتماعات بين مختلف التجار والحكومة العراقية.

للأسف، لم تفلح تلك الجهود حتى الآن، مما أدى إلى حالة من الجمود خلال الأسابيع الماضية. تعتبر الحكومة العراقية ذلك الجمود محاولة يقوم بها السكان لتأخير انتقال الأشخاص المائة المتبقين. إذن فقد عيل صبر الحكومة العراقية. أدعو سكان مخيم أشرف إلى التعاون مع الحكومة العراقية في حل جميع المسائل المعلقة المتصلة بالملكية. لقد قطعنا بالفعل شوطاً طويلاً. كما أدعو الحكومة العراقية إلى أن تستمر في نقل السكان نقلاً سلمياً، كما نصت على ذلك مذكرة التفاهم، وأن تتحلى بضبط النفس وبأقصى قدر ممكن من المرونة حين يتعلق الأمر بحل المسائل المتصلة بالملكية. يقوم مراقبو الأمم المتحدة بمخيم الحرية برصد حقوق الإنسان والحالة الإنسانية للسكان بشكل يومي. غير أن السكان كثيراً ما يمنعونهم من الوصول إلى بعض المناطق في المخيم. يحول ذلك دون أدائهم واجبهم. إنهم يعملون جاهدين بصورة محايدة وفي ظروف بالغة الصعوبة. وأنا أمنحهم كامل ثقتي. وأحث السكان على المشاركة بشكل بناء مع الحكومة العراقية والأمم المتحدة حتى يتسنى إغلاق مخيم العراق الجديد بصورة سلمية وتركيز الجهود على إعادة توطين السكان في بلدان ثالثة.في الختام، في مواجهة ما سبق أن ذكرته في إحاطتي من تحديات عديدة تنتظرنا، من الضروري أن يظل العراق على المسار الصحيح من أجل إكمال عملية تحوله إلى ديمقراطية شاملة، وتحقيق الاستقرار والازدهار لشعبه، وممارسة تأثير إيجابي في المنطقة.بدعم من الدول الأعضاء، ستواصل البعثة مساعدة شعب وحكومة العراق في هذه المساعي القيمة حقاً. ويؤسفني أن أقول إن التخفيض الكبير في ميزانية البعثة، البالغ ٣٠ مليون دولار، سيتطلب أن نعمل أكثر بموارد أقل. أعلم أنني أستطيع أن أعول على موظفي البعثة المخلصين ليعملوا بالنيابة عن أعضاء المجلس على تحقيق تلك الأهداف. وأود أن أشكر بشكل خاص حكومة العراق على تعاونها خلال هذا العام. وأتطلع إلى عام آخر من التعاون الجيد في ٢٠١٣. وأخيراً وليس آخراً، أشكر مجلس الأمن على دعمه المتواصل طوال العام.ا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته. الإعلامية وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالتهنئة إليكم وإلى بلدكم، سيدي الرئيس، على تولي الهند رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. أود أيضاً أن أزجي الشكر للرئيس السابق لمجلس الأمن، الممثل الدائم لغواتيمالا، على ما بذله من جهود خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أود أن أشكر السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العراق في العراق، وفريقيه في بغداد ونيويورك،

على جهودهم التي لا تعرف الكلل لمساعدة حكومة وشعب العراق.

بعد استعراضي تقرير الأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق، الوارد في الوثيقة S/2012/848، أود أن أدلي بالتعليقات التالية على الحالة السياسية والأمنية.أحرز العراق تقدماً مهماً في جهوده الرامية إلى إنشاء دولة ديمقراطية اتحادية قائمة على أسس صلبة. في الشهور القليلة الماضية، أجرت الأحزاب والتكتلات السياسية مشاورات ولقاءات بغية تحقيق إصلاح سياسي، بما يتماشى مع متطلبات المرحلة المقبلة في العراق، والوصول إلى موقف وطني موحد يكفل نجاح الاجتماع الوطني المقبل. وبالرغم من الاختلافات في وجهات النظر بخصوص كيفية عقد ذلك الاجتماع، فقد وافقت جميع الأحزاب السياسية على ضرورة حل الأزمة السياسية في إطار الدستور.في ذلك السياق، واصل الرئيس العراقي، جلال طلباني، جهوده الرامية إلى التقريب بين الغرماء السياسيين وتوحيد مواقف مختلف التكتلات السياسية. وفي السياق نفسه، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، استقبل رئيس وزراء العراق، السيد نوري المالكي، وفداً مكوناً من ممثلين للأحزاب السياسية في منطقة كردستان ووفداً آخر بقيادة نائب رئيس الوزراء في حكومة كردستان الإقليمية، وذلك لمناقشة العناصر الواردة في ورقة الإصلاح التي قدمها التحالف الوطني. في سياق جهود حل المأزق السياسي، التقى رئيس الوزراء، يوم الأربعاء ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، برئيس البرلمان، أسامة النجيفي، وناقشا الوضع الداخلي، وآخر التطورات، وجهود رئيس البرلمان، الذي كلفه رؤساء الكتل السياسية بحل المشاكل القائمة مع الحكومة الإقليمية في كردستان. شدد رئيس الوزراء على أهمية تجنب لغة التهديد والحرب، لأن العراقيين قد تجاوزوا تلك المرحلة وينبغي ألا يعودوا إليها. كما أكد على ضرورة العودة إلى اتفاقية عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بالمسؤولية عن إدارة الأمن في المناطق المختلطة عرقياً. تدعو تلك الاتفاقية إلى إنشاء نقاط تفتيش مشتركة بين الجيش العراقي وقوات البشمرغة الكردية حتى يطمئن جميع المواطنين العراقيين، على أن تخضع لإشراف الحكومة الاتحادية.فيما يخص جهود تعزيز العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلد، التقى رئيس الوزراء مع رئيس مجلس النواب في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. واتفقا على تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية دعماً لجهود الحكومة في تسريع عملية إعادة البناء. بالرغم من التقدم المطرد في الحالة الأمنية، لا يزال العراق يعاني من الهجمات الإرهابية التي تستهدف المواطنين العراقيين. أدى ذلك إلى قيام الحكومة بتعزيز قدرات قواتها الأمنية من خلال الاستمرار في خطط نزع السلاح بغية تعزيز أمن العراق وسيادته في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية كافة. وعملت الحكومة أيضاً على تحديث خططها الأمنية للتصدي لمخططات الإرهابيين الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار. اعتقلت قوات الأمن مجموعات عديدة متورطة في ارتكاب الهجمات الإرهابية، وعمليات الاختطاف، والاغتيالات، مستخدمة كاتمات الصوت، ومستهدفة المواطنين وأفراد قوات الأمن. في بداية هذا الأسبوع، أعلنت وزارة الدفاع أن الاستخبارات العسكرية اعتقلت مجموعتين إرهابيتين مرتبطتين بتنظيم القاعدة. الأولى تسمى مجموعة التمويل، وهي متورطة في عمليات اختطاف بهدف الحصول على الفدية. وتتألف المجموعة الثانية من فرق اغتيالات تستخدم كاتمات الصوت.

في أعقاب التوترات التي شهدتها مدينة توز بمنطقة كركوك في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر وأدت إلى مقتل مدني عراقيٍّ واحد وجرح ١١ آخرين، تم التوصل إلى حل خلال ٤٨ ساعة، اتفقت بموجبه وزارة الدفاع وقوات البشمرغة الكردية على سحب جميع النشطاء المسلحين الذين دخلوا المنطقة، تجنباً لوقوع حوادث مماثلة.

علاوة على ذلك، عقدت اجتماعات تقنية في بغداد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر لوضع حد للتوتر. وناقش الطرفان أيضاً الطرق الكفيلة بتهدئة التوتر الأخير.

بعد مناقشات مطولة، وافق البرلمان العراقي على عدد الأعضاء الجدد في اللجنة الانتخابية العليا المستقلة في العراق. جرى التصويت على إضافة تسع أعضاء جدد إلى اللجنة في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر، تحقيقاً للتمثيل المتوازن لشتى الفئات المكونة للمجتمع العراقي.

مواصلةً لعملية بناء الديمقراطية الجارية في العراق منذ عام ٢٠٠٣، تمت تلبية جميع المتطلبات اللازمة لإجراء الانتخابات المقبلة لمجالس المحافظات، وتحدد يوم ٢٠ نيسان/أبريل موعداً لإجرائها. يشهد العراق نشاطاً سياسياً متزايداً في أوساط جميع الكتل السياسية لتحضير القوائم، وتشكيل الكيانات، والتحالفات التي ستشارك في تلك الانتخابات.

فيما يتعلق بالتطورات المتصلة بسكان مخيم العراق الجديد، مخيم أشرف سابقاً، فقد جرى نقل أكثر من ٠٠٠ ٣ من أعضاء منظمة مجاهدي خلق بسلام إلى مخيم الحرية. وبقي نحو ٢٠٠ من السكان في مخيم أشرف لمعالجة بعض المسائل اللوجستية وتصفية ممتلكات المنظمة في المخيم. في ذلك الصدد، أود أن أعرب عن موقف حكومتي وعن الحاجة إلى إيجاد حل مستدام للمشكلة من خلال إعادة توطين السكان في بلدان أخرى، كما نصت على ذلك مذكرة التفاهم الموقعة مع الأمم المتحدة عام ٢٠١١.

وعن الحالة الاجتماعية، وقع العراق، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الوعي السياسي والقانوني للمواطنين العراقيين، اتفاقا مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بهدف زيادة مستوى الوعي العام بأنواع الحماية القانونية المتوفرة للفئات الضعيفة، بمن فيهم المعوقون والأرامل والأيتام والأطفال. ويهدف الاتفاق أيضا إلى وضع القوانين واللوائح لحماية تلك الفئات الضعيفة ولإشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين العراقيين في العملية التشريعية.

وفي خطوة هامة إلى الأمام في إطار تطوير وزارتي التعليم والتعليم العالي نحو المزيد من العمل المؤسسي وصوب النهوض بالعملية التعليمية في العراق واستيفاء المعايير الدولية الحديثة، اعتمدت وثيقة وطنية استراتيجية للتعليم والتعليم العالي في العراق للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٢. تقيم الوثيقة حالة قطاعي التعليم والتعليم العالي في العراق وتحدد نقاط الضعف الحالية. وتضع سياسة لمعالجة نواحي القصور عن طريق تهيئة بيئة سليمة تفي بالتطورات والممارسات العلمية والتعليمية والتكنولوجية في العالم.

وعن الحالة الاقتصادية، تدرك الحكومة الدور الهام والحيوي الذي يضطلع به العراق في كفالة استقرار وأمن أسواق النفط الدولية، بالنظر إلى تأثيرها على الازدهار الاقتصادي العالمي والحاجة العاجلة إلى إنهاء الانحسار الذي سببته الأزمة المالية العالمية. ومن هذا المنطلق، يمضي العراق قدما لتنفيذ خططه لزيادة إنتاج النفط والغاز وتحسين قدراته الهيدروكربونية. ستولد هذه الخطوات الإيراد اللازم لدعم إعادة البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطنين وتعزيز الاستقرار السياسي في العراق. وعلاوة على ذلك، فإنها ستعزز الاستقرار في أسواق الطاقة وتقود العراق ليضطلع بدور دولي جديد، وتحمل مسؤوليات تتناسب مع قدراته الفعلية.

وبناء على تلك المبادرات، فإن النتائج الايجابية لسياسة العراق في مجال الطاقة لزيادة إنتاج النفط إلى أعلى مستوى ممكن لتلبية الطلب العالمي المتنامي بدأت في الظهور. لأول مرة منذ سنوات، أصبح العراق في آب/أغسطس ثاني أكبر بلد مصدر للنفط بين بلدان منظمة البلدان المصدرة للبترول.

وفي سياق الجهود الرامية إلى تطوير صناعة النفط العراقية، أعلنت وزارة النفط العراقية في ٣٠ آب/أغسطس

بداية الأعمال التحضيرية للجولة الخامسة لعقود حقول الغاز لتلبية احتياجات الأسواق المحلية وتشغيل محطات توليد الكهرباء. كما أصبح إلزاما على الشركات المتعاقدة أن تنتج الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط وألا تتخلص منه عن طريق الاشتعال، كما فعلت طوال الـ ٨٠ عاما الماضية، متسببة في خسائر ببلايين الدولارات.

ويهدف العراق إلى زيادة قدرته التكريرية إلى ٠٠٠ ٧٥٠ برميل في اليوم عن طريق إقامة أربع مصافي جديدة في محافظات كربلاء وكركوك وميسان وذي قار. وفي هذا السياق، أطلقت وزارة النفط مشروع الناصرية المتكامل لتطوير حقل الناصرية الذي يحتوي على احتياطات مؤكدة تزيد على أربعة بلايين برميل، ولتشييد وتشغيل مصفاة جديدة بقدرة تكرير تبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ برميل في اليوم.

وفي سياق الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة العراقية لحل مشكلة نقص الكهرباء، جرى تدشين محطتين جديتين لتوليد الكهرباء، في محافظتي كربلاء وبابل، بقدرة توليد تبلغ ٢٥٠ ميجاواطا لكل منها. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن وزير الكهرباء أن مشكلة نقص الكهرباء ستحسم بنهاية عام ٢٠١٣. سيشكل هذا انجازا مهما، له آثار هائلة على جميع القطاعات الخدمية. وتجدر الإشارة إلى أن العراق ينتج حاليا أكثر من ٠٠٠ ٨ ميجاواط، بما يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف الكمية المولدة من شبكة الكهرباء الوطنية في عام ٢٠٠٣.

وفي حدث فريد، نشرت الوكالة الدولية للطاقة تقريرا خاصا عن التوقعات المستقبلية للطاقة في العراق، خلال حفل أقيم تحت رعاية مجلس الوزراء العراقي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وحضر الحفل السيد حسين الشهرستاني، نائب رئيس الوزراء لمسائل الطاقة والممثل الخاص للأمين العام مارتن كوبلر والسيدة فتيح بيرول، كبيرة اقتصاديي الوكالة الدولية للطاقة وعدد من البرلمانيين العراقيين وأمين عام مجلس الوزراء وممثلي الشركات.

يؤكد التقرير أن العقود الحالية بين العراق والشركات الدولية تدعو إلى زيادة مطردة في إنتاج النفط ليقترب من خمسة أمثال المستوى الحالي الذي يبلغ ثلاثة ملايين برميل في اليوم. وأشار أيضا إلى أن مستوى الإنتاج البالغ تسعة ملايين برميل في اليوم الذي تطلبه هذه العقود سيمثل أعلى زيادة مستدامة في الإنتاج في تاريخ صناعة النفط العالمية. وبهذه الزيادة، سيصبح العراق أكبر مساهم في النمو في المعروض العالمي، بإنتاج حوالي ٤٥ في المائة من النمو العالمي. وشدد نائب رئيس الوزراء على أن الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد النفطية سيتيح زيادة الموازنة العامة للعراق إلى حوالي ٥٠٠ بليون دولار.

شهدت العلاقات بين العراق والكويت تطورات ايجابية واتخذت خطوات ملموسة صوب وفاء العراق ببقية التزاماته الدولية وتسوية المسائل المعلقة المتعلقة بالقرارات المتخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة نتيجة غزو صدام للكويت في عام ١٩٩٠. سترسي تلك الخطوات أسس التعاون بين البلدين. وفي هذا السياق، بذلت الحكومة العراقية جهودا لا تكل للمحافظة على الزخم الذي تحقق في إصلاح العلاقات بين البلدين منذ بداية هذا العام.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع وزير الخارجية هوشيار زيباري في بغداد مع سفير دولة الكويت علي المؤمن. وخلال هذا الاجتماع، ناقش الاثنان آليات تنفيذ الترتيبات والتفاهمات الثنائية التي أدت إلى اجتماع بين وفد عراقي برئاسة نائب الرئيس خضير الخزاعي ووفد كويتي برئاسة رئيس وزراء الكويت، الشيخ جابر المبارك الصباح. وخلال الاجتماع، اتفق الجانبان على تسوية مسألة شركة الخطوط الجوية الكويتية بعد التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية مالية.

وسيزيل هذا الاتفاق، حينما ينفذ، جميع القيود والتعقيدات المرتبطة بإعادة بناء شركة الخطوط الجوية العراقية واستعادة حريتها لشراء طائرات جديدة وإعادة بناء أسطولها.

ومن جانب آخر، أعادت وزارة الخارجية، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر، نشر إعلان يتعلق بالممتلكات الكويتية والمفقودين الكويتيين على الموقع الشبكي للوزارة وفي العديد من الصحف اليومية العراقية. وناشدت الإعلانات المواطنين العراقيين التقدم وتقديم المعلومات في ما يتعلق بالكويتيين المفقودين والممتلكات والوثائق التي تعود إلى دولة الكويت.

وفي خطوات ايجابية أخرى، جرى في ١ تشرين الأول/أكتوبر توقيع عقد مع شركة لأعمال الهندسة والمساحة لإكمال صيانة المعالم الحدودية بين البلدين. كما أعلن العراق في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر اتفاقه مع الكويت على أن تدير شركة نفط دولية حقول النفط المشتركة بين البلدين. وأقر مجلس الوزراء العراقي في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاق يتعلق بإنشاء لجنة تعاون مشتركة بين حكومتي العراق والكويت.

وبالإضافة إلى تلك التطورات الايجابية، من المتوقع أن يزور رئيس وزراء الكويت العراق في شهر كانون الأول/ديسمبر. ويأمل الجانبان في أن تسفر الزيارة عن حل جميع المسائل المعلقة وإطلاق عهد جديد من العلاقات العراقية الكويتية القائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وكما أشار السيد كوبلر، فقد اتخذت الحكومة العراقية الخطوات اللازمة لتسمية الممثلين الفنيين للانضمام إلى فريق الأمم المتحدة من أجل بدء المرحلة الثالثة من صيانة المعالم الحدودية بين العراق والكويت. وعلاوة على ذلك، بدأت السلطات العراقية المختصة المرحلة النهائية من فحص قائمة المزارعين العراقيين المتضررين من ترسيم الحدود بين العراق والكويت.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، مابرح العراق يعمل لاستعادة مكانته الملائمة في المجتمع الدولي. وانتخب العراق عضوا في المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في روما في أيلول/سبتمبر، ولمنصب نائب رئيس المكتب التنفيذي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وهو جهاز تابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي.

وفي إطار تمسك العراق المستمر بالتزاماته الدولية، اتخذ مجلس النواب القرارات التالية خلال الأشهر الأربعة الماضية. فقد انضم إلى اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي؛ وصدق على اتفاقية الذخائر العنقودية لعام ٢٠٠٨ وصدق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد؛ وانضم إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب؛ وصدق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وأصدر القانون رقم ٤٨ لعام ٢٠١٢، بشأن إنشاء سلطة رصد وطنية معنية بحظر الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

وشارك العراق في مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي عقد في طهران في ٢٥ آب/أغسطس بوفد ترأسه رئيس الوزراء نوري المالكي. وخلال المؤتمر، أعلن العراق انحيازه الكامل لانتفاضة الشعوب العربية منذ الشرارة الأولى لها في تونس لتحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة، وأن الدولة القائمة على أساس المواطنة هي الخيار الوحيد في بناء الدولة الحديثة.

كما أشار العراق إلى الظاهرة الخطيرة المتمثلة في اتخاذ موقف استنادا إلى حسابات طائفية في التعامل مع القضايا الحساسة المتعلقة بشعوب وبلدان المنطقة. وحذر العراق بشدة جميع الأطراف المعنية من أنه إذا اندلعت حرب طائفية، فإن شعوب وبلدان المنطقة ستكون أمام منعطف خطير وستتضرر مصالحها على نحو لم نشهده حتى في أسوأ الحالات التي حدثت منذ الحرب العالمية الأولى.

وشارك العراق في مؤتمر القمة العربية الأمريكية اللاتينية الثالث الذي عقد في ليما في ٢ تشرين الأول/أكتوبر بوفد برئاسة هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق. وأدلى وزير الخارجية ببيان في الجلسة الافتتاحية بالنيابة عن رئاسة القمة العربية، أشار فيه إلى ثلاث قضايا إقليمية جرت مناقشتها في مؤتمر القمة العربية في بغداد، ألا وهي، قضية فلسطين والحالة في سوريا وقضية نزع السلاح النووي في الشرق الأوسط.

وخلال أعمال مؤتمر الطاولة الذهبية الذي عقد في وزارة الخارجية الروسية في ٩ أيلول/سبتمبر، أوضح رئيس الوزراء نوري المالكي أن العراق الجديد يشكل انفصالا عن العراق القديم وأن العراق الحالي يبحث عن أصدقاء، وليس عن أعداء، بين جميع شعوب وبلدان العالم. وانسجاما مع هذا المبدأ، فقد اعتمدنا سياسة الباب المفتوح والسعي إلى تحقيق المصالح مشتركة في سياستنا الخارجية. ووضعنا استراتيجيات العراق الدفاعية والعسكرية وفقا لهذه السياسة. ونحن مصممون على أن تكون قواتنا قوات دفاعية، وسنعمل جاهدين على تزويدها بجميع الأسلحة اللازمة لأغراض الدفاع والردع.

واجتمع زير الخارجية زيباري في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر مع السفير غير المقيم للمملكة العربية السعودية في العراق، السيد فهد الزيد، واتفقا على أهمية التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين. وشدد الجانبان على أهمية التصديق على اتفاق لتبادل الأسرى والبحث عن آلية للتعاون المشترك.

كما قررت حكومة العراق إعطاء الأردن ١٠٠ ٠٠٠ برميل من النفط على سبيل الهدية لهذا البلد المجاور لنا للمساعدة في حل أزمة نقص الوقود التي تسبب مشاكل هناك. وهذه إشارة إلى أن الازدهار في العراق سيعود بالنفع على الشعب العراقي وعلى الدول الصديقة الأخرى.

ختاما، أؤكد مجددا تمسك العراق بالتزاماته الدولية وتقدير حكومة بلدي للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وخاصة جهود السيد مارتن كوبلر وفريق البعثة، للدعم الذي يقدمونه بناء على طلب الحكومة العراقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.